﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٦﴾ [البقرة: 16]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ذكـرت الآيـات السـابـقـة بعـض أوصـاف المنافقين، وجاء في هـذه ذِكـر خسرانهم المبين

لـمَّا ذكر الله تعالى جملةً مِن أوصاف المنافقين الفَظِيعةِ، وطالَ الكَلَامُ عَنْهُمْ؛ ذكَر خلاصةَ حالهم وحاصِلَ أمرِهِمْ بقوله سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾، فكان هذا كالفَذْلَكَةِ لِما سبَقَ.

ولـمَّا كانتِ الإشارةُ في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةَ أوصافٍ قَدْ تقَدَّمَ ذِكرُهَا، وَهُمْ قَدِ اتَّصفوا بها فِعْلًا؛ كانت تلكَ أسبابًا وعِلَلًا لِلْحُكْم عَلَيْهِمْ، فجاء التَّنصيص عَلَيْهِ في هذهِ الآية[1].

وكذلك يُمكن القول: لـمّا سبق الحديثُ عن إصابتهم بالعمَهِ، أي: إصابة قلوبهم بالعمى والاختلاط بحيثُ كانوا لا يُبصرون الحقَّ، ولا يُدرِكون حقائقَ الإيمان ونصاعةَ شرائع الإسلام، ناسبَ وصفُهم وتمييزُهم بأنّهم هم الذين اشتروا الضّلالة بالهُدى، وآثروا الغيَّ على الرّشد، وأخفقوا في أعظم تجارة مُنِحَت لهم، وباؤوا بالخسران المُؤبّد السّرمديّ.

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

1) ﴿ٱشۡتَرَوُاْ﴾: الشِّينُ والرَّاء والحَرْفُ المُعْتَلُّ؛ مِن معانيهِ الْكُلِّيَّةِ: التَّعارُض مِن اثْنَيْنِ في أَمْرَيْنِ أَخْذًا وإعطاءً مُمَاثلةً[2].

ومِنْهُ: شَرَى الشَّيءَ واشتراهُ؛ إذا أخذه مِن مالِكه بالثَّمَنِ، وهذا الفعلُ مِنَ الأَضْدَاد؛ يُطلق عَلَى الشِّراء والبيع[3]، فالاشْتِرَاء: أخذُ الشَّيء بثمنٍ، أو إعطاؤُهُ بثمنٍ[4]، ومِن الثَّاني قولُ الله تعالى: ﴿وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٍ﴾ [يوسف: 20] أي: باعوه[5].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 1/117، وأبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 1/139.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شرى).
(3) الأنباريّ، الأضداد، ص: 72.
(4) الفيوميّ، المصباح المنير: (شري).
(5) ابن أبي حاتم، تفسير القرآن: 7/2115.

2) ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾: الضَّاد واللَّامان: تَدلُّ تصاريفُهُا على ضَياعِ الشَّيْءِ وذهابِه في غير حقِّه[1]، ومنه قوله تعالى حِكَايَةً عَنِ الكُفَّار أنَّهُم قالوا: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدِۭ﴾ [السجدة: 10]، أي: اخْتَفَيْنَا في الأرضِ بالدَّفْنِ وصِرْنَا ترابًا وعظامًا؛ فلَمْ يَتَبيَّن شيءٌ من خَلْقِنَا[2].

ومِنْهُ يُقال لِمَنْ جَارَ عَنِ القَصْدِ: ضالٌّ[3]؛ لضياعِ سَعْيِهِ، ويرى بعضُ أئمَّة العربيَّةِ أنَّ أصلَ الضَّلالِ: الغَيْبُوبَةُ[4].

وَالضَّلَال: ضدُّ الهُدَى، يُقال: ضَلَّ فِي الْأَرْضِ إِذَا لَم يَهْتَدِ لِلسَّبِيلِ[5]، والضَّلالَةُ تأنيثُ الضَّلالِ[6].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

أولئك المُنَافقون المَوْصُوفُون بالصِّفات المتقدِّم ذكرُها قَدِ اسْتَبْدَلُوا الضَّلالةَ بِالْهُدَى، راغِبِين في الضَّلالة كرَغْبَة المشتري في السِّلْعة؛ الذي تصِلُ به رغبتُهُ فِيهَا إلى أَنْ يَبْذُلَ أَنْفَسَ الأثمانِ، فَهُؤَلاء مِن رَغْبَتِهم في الضَّلالةِ بذَلُوا في سَبِيلِ تحصيلِها الهُدَى رَغبةً عَنْهُ، فهذه هي تِجَارَتُهُمُ الخاسرَةُ؛ إِذْ خَسِرُوا الهدايَةَ التي بِهَا سعادتُهم في الدُّنيا ونجاتُهُمْ في الآخرةِ، وهذه أعظَمُ خَسَارةٍ[7].

❁ الإِيضَاحُ اللُّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

دلالة اسمِ الإِشَارَةِ عَلَى تَمْيِيزِ الْمُشَارِ إِلَيْهِمْ أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ:

جاء التَّعْبِير باسم الإشارةِ في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾؛ لِما تقدَّم من ذِكْرِ صفاتِهِمْ وأحوالهم الفظيعةِ، بحيث تَمَيَّزوا عمَّن عداهم أكمَلَ تمييزٍ، فصاروا كأنَّهم مُشَاهَدُون تَتَأَتَّى الإشارةُ إِلَيْهِمْ كَالْإِشَارة إلى المُشَاهدَاتِ المُشَخَّصاتِ[8].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ضل).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (ض ل).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ضل).
(4) الخطابيّ، غريب الحديث: 1/484.
(5) ابن دُرَيْد، جمهرة اللّغة: (ضلل).
(6) فاضل السَّامرائّي، معاني النَّحو: 2/64-65.
(7) ابن عطيَّة، المحرَّر الوجيز: 1/97-98، والبيضاويّ، أنوار التَّنزيل: 1/48-49، والسَّعدي، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 43، وجماعة من علماء التَّفسير، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 3.
(8) أبو السّعود، إرشاد العقل السَّليم: 1/48.

ووقعَ اسمُ الإشارةِ هَهُنا لِلْبَعيد؛ لِلْإيمَاء إلى بُعْدِ مكانتِهِمْ سُوءًا وشَرًّا[1].

تَعْريفُ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ لِإِفَادَةِ الْقَصْرِ:

بُلُوغُ الْمُنَافِقِينَ الْغَايَةَ فِي الْحِرصِ على الضَّلَالَةِ

تَعْريفُ الموصولِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ﴾ بلامِ الجِنْسِ أفادَ قصرَ المسند على المسند إليْهِ، وهو من قصر الصِّفة على الموصوفِ ادِّعاءً؛ بالنَّظَر إلى بلُوغِهم الغايةَ في اشْتِرَاءِ الضَّلالة والرَّغبةِ فيها[2]، حتَّى كأنَّ مَنْ سِواهُم ممَّن يُشاركُهم في أصلِ هذا الوصفِ لا يبلُغُ عِنْدَهُمُ الْوَصْفُ مبلغَ المنافقينَ، فهو بالنِّسبة إلى وصفِ المُنَافقين لا يَكَادُ يُذْكَرُ.

التَّعْبِيرُ بِالْمَاضِي للدّلالة على صدُورِ الفعلِ دونَ رجعةٍ عنه:

قـرّروا واشـتروا الـضـلالـة وأصـرّوا، ولا سـبـيـل إلى رجـوعـهـم إلى الحقّ

جاء التَّعْبِيرُ بالفعل الماضي ﴿ٱشْتَرَوُاْ﴾؛ لِلْإشارةِ إلى فَرَاغِهِمْ من شراء الضَّلالةِ؛ بِحَيْثُ لا سبيلَ لَهُمْ إلى الرُّجوعِ عن هذه الصَّفْقَةِ الخَاسِرَةِ، تأكيدًا لِلْأوصافِ السَّابقةِ التي وُصِفُوا بِهَا؛ كقولِه تعالَى عَنْهُمْ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾.

التَّعْبِيرُ بِالِاشْتِرَاءِ؛ لِبَيَانِ حِرْصِ الْمُنَافِقِينَ عَلَى الضَّلَالِ وَزُهْدِهِمْ فِي الْهُدَى:

اشـتراء الضلالة مـن الـتـعـبـير المجازي البديع

في قوله سبحانه: ﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ مجازٌ؛ وفي تخريجِهِ مسلَكَانِ[3]:

أحدهما: أن يكونَ مجازًا مُرْسَلًا بعلاقة الْمَلْزُومِيَّةِ؛ بحيث أُطْلِقَ المَلْزُومُ وهو الاشْتِرَاءُ، وأُريدَ لازِمُهُ، وفي تَعْيِينِ اللَّازم وجهانِ؛ إذ إنَّ مِن لَازِمِ الاشتراءِ: الاستبدالَ، والحرصَ على شيءٍ والزُّهْدَ في ضدِّهِ.

فعلى اللَّازمِ الأوَّلِ - وهو الاسْتِبْدَالُ -؛ يكون المعنى: أنَّهُمُ اسْتَبْدَلُوا الضَّلالةَ بالهدَى، ووجهُ استبدالهم مع عدَمِ تقدُّمِ نِفَاقِهِم

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/58، والبقاعيّ، نظم الدُّرر: 1/117، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 1/48.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/299.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/298-299.

إيمانٌ: أَنَّهُمُ اكْتَسَبُوا الضَّلالة التي وُجدت مِنْهُمْ، بدلًا مِنَ الْهُدَى الذي أُمِروا به[1]، أو أَنَّهمُ اسْتَبْدَلُوا الضَّلالةَ بالفطرةِ التي فُطِروا عَلَيْهَا[2]، أو أَنَّهم جُعِلُوا لِتَمَكُّنهم مِنْهُ بتيسير أسبابه، كأَنَّهُ في أَيْدِيهِمْ، فإِذَا عدَلوا عَنْهُ إلى الضَّلالَةِ؛ كان ذلكَ استبدالًا[3].

وعلَى اللَّازم الآخر؛ يكون المعنى: أَنَّهم حَرَصوا على الضَّلالةِ، وزَهِدُوا في ضدِّها -وهو الهُدى-.

وَالْمَسْلَكُ الآخَرُ: أن يكون ذلك مَجَازًا بالاسْتِعَارةِ؛ حيثُ استُعير الاشتراءُ لِلْإِعْرَاض عمَّا في حِيازَةِ المرءِ طالبًا تحصيلَ غيرِه - وهذا في الأصل: يكون في المعَاني ويكون في الأعيان -[4].

ويَحْتَمِلُ إجراءُ الاستعارة في لفظَتَي ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ و﴿ٱلْهُدَىٰ﴾؛ بأن شُبِّهت الضَّلالة بالسِّلعة، والهدَى بالْمَالِ؛ بجامع وقوع المُعَاوَضَةِ في كُلٍّ، فحُذف المشبَّهُ به ورُمز لَهُ بشيءٍ مِن لوازمِه - وهو ﴿ٱشْتَرَوُا۟﴾ - على طريقِ الاسْتِعَارة المكنيَّةِ الأصليَّةِ.

بَـذْلُ الْمُـنـافِـقِ الْجَلِيلَ وَأَخْـذُهُ الحَقِيرَ غَايةٌ فِي السَّفَهِ

وفي هذه الاسْتِعَارةِ مِنَ الْمُبَالغةِ في انحرافهم قدرٌ عظيمٌ؛ حيث إنَّ أَخْذَهمُ الضَّلالةَ كان طواعيَّةً وعَنِ اختيارٍ مِنْهُمْ، وهذا غايةٌ في السَّفَهِ؛ أَنْ يَبْذُلَ الإنسانُ الجليلَ ليأخذَ الحقيرَ! ثمَّ إنَّ مُعَاملتَهُم ليستْ مُجَرَّدَ تبادُلٍ يُوشِكُ أَنْ يَرجعوا فِيهِ؛ وإِنَّما هو اشتراءٌ لا رجوعَ فِيهِ؛ لِلُزُومِه، وهذا أقصى ما يكون في الانْحِرَافِ وعمَى الْبَصِيرَةِ المذكورِ في الآية قَبْلَهَا: ﴿يَعْمَهُونَ﴾.

فَائِدَةُ التَّعْبِيرِ بِالضَّلَالَةِ دُونَ الضَّلَالِ:

دَنَـاءَةُ الْمُنَافِقِينَ حَـيْـثُ بَـدَّلُـوا الْـهُـدَى الْكَثِيرَ الشَّرِيفَ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ حَقِيرٍ

عُبِّر بـ ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ في قوله ﷻ: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ دون (الضَّلال)، مع أنَّ التَّعْبِيرَ به -(الضَّلال)- يُشعِرُ بكثرة ضَلَالِهم، بخلاف ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ فهي دالةٌ على الوَحْدَةِ؛ وَذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ[5]:

(1) ابن جرير، جامع البيان: 1/315.
(2) الزّمخشري، الكشّاف: 1/70.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 255-1/254.
(4) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/48.
(5) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/58.

أحدهما: أنَّ الذمَّ وقع عَلَيْهِمْ بِأَخْذِ الواحدَةِ مِن الضَّلالِ، فكيف إذا أخذوا مِنْهُ كثيرًا؟!

والآخر: أنَّ التَّعبير بـ ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ أبلغُ في التَّشْنِيع عَلَيْهِمْ؛ مِنْ جهةِ أنَّهم بدَّلوا الهُدَى الكثير الشَّريفَ بشيءٍ حقيرٍ في القَدْرِ قليلٍ في المقدارِ.

دلالة حَرْفِ الْفَاءِ على بيانِ سُرْعَةِ خَسَارَةِ أَهْلِ النِّفَاقِ:

بمجرد اشترائهم الضلالة، غاصوا في بحر الخسران

ويؤيِّدُ التَّشنيعَ عَلَيْهِمْ: الإتيانُ بِالْفَاءِ في قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ الدالَّةِ على التَّعقيب؛ وذلك لِلْإِيمَاء إلى أنَّ عدمَ ربحِهم وخسارَتَهم حصلَتْ بمجرَّدِ اشْتِرَائِهِم الضَّلالة بالهدَى مِن غير تَرَاخٍ.

ويُؤَكِّدُ ذلك أيضًا: التَّعبيرُ عَن نَفْيِ الرِّبْحِ بالفعلِ الماضي الدَّالِّ على النَّفْيِ المُتَحَقَّقِ المؤكَّدِ.

نَفْيُ الرِّبْحِ عَنِ الْمُنافِقين أَبْلَغُ فِي ذَمِّهِمْ مِنْ إِثْبَاتِ الخَسَارَةِ:

العقيدةُ إمَّا ربحٌ تامٌّ وإمَّا خسارةٌ مُتحقِّقةٌ

نفى اللَّه تعالى الرِّبْحَ عن المنافقين، فقال اللَّه تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾، ولم يَقُل بدَلًا مِن ذلك: (خسِرَتْ تجارتُهُم)، مع أَنَّ إثباتَ الخَسَارة أَصْرَحُ؛ إذْ إنَّ عدمَ الرِّبح لا يستلزمُ الخسارةَ؛ لاحتمالِ بقاء رأسِ المالِ سالمًا، والنُّكْتَةُ في ذلك: أَنَّهُم إذا ذُمُّوا بسبب عَدَمِ الرِّبْحِ، فذمُّهُمْ بِسَبَبِ الْخُسْرانِ الْوَاقِعِينَ فيهِ أَوْلَى وأَحْرَى[1].

ثُمَّ إنَّ عدمَ الرِّبْحِ لا يستلزمُ الخسارةَ في التِّجارة الحقيقيَّةِ، أمَّا إذا كان المحلُّ لا يقبلُ إلَّا الرِّبْحَ أو الخسارةَ، فنَفْيُ أحدِهما مستلزِمٌ لإثباتِ الآخر ضَرُورَةً، كمَا في الرِّبح والخسارةِ في الدِّين؛ فإنَّه لا واسطةَ بينَهُمَا[2].

نُكْتَةُ إِسْنَادِ الرِّبْحِ إِلَى التِّجَارَةِ مَجَازًا:

التَّنْفِيرُ مِنْ تَعَاطِي التِّجَارَةِ الْخَاسِرَةِ

إسناد الرِّبْحِ إلى التِّجارة في قوله ﷻ: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/58-59.
(2) الآلوسّي، روح المعاني: 1/164.

إسناد مجازيٌّ، فهو مِنَ الْمَجَازِ العقليِّ؛ وذلك لأنَّ التِّجارة لا تَرْبَحُ، وإنَّما يُرْبَحُ فيها[1]، والرَّابِحُ الحقيقيُّ هو التَّاجِرُ، فإسناد الرِّبح إلَى التِّجارة إنَّما كان لتلبُّسِهَا بالفاعل، أو لِمُشَابهَتِهَا إيَّاه؛ من جهةِ أنَّها سببٌ في الرِّبْحِ والخَسَارة[2]، ونكْتَةُ هذا الإسناد: الإشارةُ إلى عدَمِ تعَاطِي هذه البَيْعَةِ ولو كانت سبَبًا في الرِّبْحِ، فكيفَ وهي ليسَتْ رابحةً؟![3]، وهذه الجملة ترشيحٌ للجملة السابقة.

نَفْيُ الهدايةِ عنِ الْمُنَافِقِينَ لأنَّها ليسَت من شأْنِهم:

المنافقون أبعد المخلوقات عن الهُدى

نُفِيَ الاهتداءُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ نفيًا مؤكَّدًا بالجملةِ الاِسْمِيَّةِ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾.

وزِيدَ التَّوكيدُ بـ﴿كَانُواْ﴾ الدالَّةِ على الدَّوامِ وَالاِسْتِمْرَارِ؛ فليس مِن شأنِ مَنْ كانت هذه حالَهُ أَنْ يُتصوَّرَ منه الاهتداءُ[4].

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الضَّلَالُ وَالْغَيُّ:

الضَّلال والغيُّ مُتَرادِفَانِ في ظاهر كلام جماعةٍ مِن علماء العربيَّة[5].

والتَّحقيقُ أنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا؛ فقيل: الضَّلال يكون بغير قَصْدٍ، والغيُّ بقَصْدٍ وتكسُّبٍ[6].

وقيل: الضَّلال في القولِ، والغيُّ في الفِعْلِ[7].

وقيل: الضَّلالُ: أَن لَا يَجِدَ السَّالكُ إِلَى مقْصدِه طَرِيقًا أصلًا، والغَيُّ: أَن لَا يكُونَ لَهُ إِلَى المَقْصد طَرِيقٌ[8].

والأقرَبُ أَنْ يُقال: إنَّ الفرقَ بينَهُمَا مِنْ أربعةِ أوجهٍ:

---

(1) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 43، وابن جرير، جامع البيان: 1/317.
(2) إسماعيل حقّي، روح البيان: 1/64.
(3) محمّد أبو موسى، خصائص التّراكيب، ص: 144.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 1/140.
(5) الفارابيّ، معجم ديوان الأدب: 4/90، والجوهريّ، الصحاح: 6/2450، والرّازيّ، أنموذج جليل، ص: 493.
(6) ابن جزي، التّسهيل لعلوم التّنزيل: 2/316، والسّيوطيّ، معترك الأقران: 2/437.
(7) الرّازيّ، أنموذج جليل، ص: 493.
(8) الرّازيّ، التّفسير الكبير: 28/234.

أحدهما: أَنَّ الضلالَ يكونُ عن عَمْدٍ وعَن غير عَمْدٍ، أمَّا الغيُّ فَلَا يكون إلَّا عَنْ عَمْدٍ؛ فيكون الضَّلالُ أَعَمَّ مِنْ هذه الجِهَةِ.

ثانيهما: أنَّ الغَيَّ أشدُّ مِنَ الضَّلالِ؛ وذلك أَنَّ أصلَ الضَّلال: ضياعُ الشَّيْءِ وذهابُه في غير حقِّه، وأمَّا الْغَيُّ؛ فَهُوَ الِانْهِمَاكُ في الباطل[1]، فكأنَّ الغَاوِيَ قد غَشِيَهُ ما لا يَرَى طَرِيقَ الحقِّ مَعَهُ[2].

ثالثها: أنَّ الضَّلال يُسْتَعْمَلُ في العقلاء وغيرِهم، فتقول: ضَلَّ فلانٌ، وضلَّتِ الدابَّةُ، أمَّا الغيُّ؛ فلَا يكُونُ وَصْفًا إلَّا لِلْعُقَلَاءِ[3].

ويُمْكِنُ إرجاعُ هذا الفَرْقِ إلى الأوَّلِ؛ إذِ الدَّابَّةُ مثلًا لا قصدَ مُعْتَبَرٌ لهَا.

رابعها: أنَّ ضِدَّ الضَّلال: الهدَى، وضِدَّ الغيِّ: الرُّشْدُ[4].

الضَّلَالُ والضَّلالةُ:

فرَّق الزّمخشريّ[5] بين الضّلال والضّلالةِ عند اجتماعِهما في قول الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٦٠﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦١﴾﴾ [الأعراف: 60-61] بما يُفْهَمُ مِنْهُ أنَّ الضَّلال جمعٌ، والضَّلالةَ مفردٌ، فيكون (الضَّلال) اسمَ جنسٍ جمعيّ يُفرَّق بينَه وبين مفرده بالتَّاء؛ لأنَّه جعله نظيرًا لـ: تَمْرٍ وتمرةٍ.

وقيل: (الضَّلالة) اسمُ مَرَّةٍ، وليس كذلك، فالفعل (ضَلَّ) لا يُصاغ مِنْهُ اسمُ مرةٍ -كما لا يَخْفَى-.

وقد ردَّ ابن عاشور[6] على من يرى دلالة ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ على الوَحْدة، ورأى أنَّه مصدرٌ كالضَّلالِ، والتَّغايُرُ بَيْنَهُما إنَّما هو في التَّذكير والتَّأنيث؛ وذلك لِلتَّفنُّنِ في العبارة.

والرَّاجح - والله أعلم - أنَّ لفظ ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ يدلُّ على المرّة الواحدة أو الإفراد، وليس

(1) ابن فارس، مجمل اللّغة، ص: 687.
(2) محمّد داود، معجم الفروق الدّلاليّة في القرآن الكريم، ص: 329.
(3) الرّازيّ، التّفسير الكبير: 28/234.
(4) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 576.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/113-114.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/192.

شرطًا أن تأتي الصيغة على القياس حتى يُحكم بدلالتها على الإفراد، ونكتة استعمال ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ في الموضع الثاني أنَّ الملأ حين اتهموا نبيّهم نوحًا بالضّلال ، ردّ عليهم عليه السلام بأنّه ليس به ضلالةٌ واحدة، فكيف تحكمون بضلالي؟! وهذا لا يناقض القول بأنَّ لفظ ﴿ضَلَٰلَةٌ﴾ يكون مصدرًا أيضًا مثل الآية التي نحن بصددها.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الأول، من سورة الفاتحة إلى الآية 97 من سورة البقرة
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: من سورة الفاتحة إلى الآية 97 من سورة البقرة [إشراف مجمع القرآن الكريم،
قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 1 ، 800 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-52-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 1 : من سورة الفاتحة إلى الآية 97 من سورة البقرة.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-52-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9609262 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»